

فتح الباري شرح صحيح البخاري

الخيار عن علي نحوه في قصة حرب عند عمر وسنده جيد واختلفوا في علة النهي عن العزل فقيل لتفويت حق المرأة وقيل لمعاندة القدر وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والأول مبني على صحة الخبر المفرق بين الحرة والأمة وقال إمام الحرمين موضع المنع أنه ينزع بقصد الإنزال خارج الفرج خشية العلق ومضى ذلك لم يمنع وكأنه راعي سبب المنع فإذا فقد بقي أصل الإباحة فله أن ينزع متى شاء حتى لو نزع فانزل خارج الفرج اتفاقا لم يتعلق به النهي وإِ أَعْلَمُ وَيَنْتَزِعُ مِنْ حُكْمِ الْعِزْلِ حُكْمَ مَعَالِجَةِ الْمَرْأَةِ إِسْقَاطِ النَّطْفَةِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فَمَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ هُنَاكَ فِي هَذِهِ أَوْلَى وَمَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ يُمْكِنُ أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ هَذَا وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْرُقَ بِأَنَّهُ أَشَدُّ لِأَنَّ الْعِزْلَ لَمْ يَقَعْ فِيهِ تَعَاظِي السَّبَبِ وَمَعَالِجَةِ السَّقَطِ تَقَعُ بَعْدَ تَعَاظِي السَّبَبِ وَيَلْتَحِقُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَعَاظِي الْمَرْأَةِ مَا يَقْطَعُ الْحَبْلَ مِنْ أَصْلِهِ وَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ مَتَأَخَّرِي الشَّافِعِيَةِ بِالْمَنْعِ وَهُوَ مُشْكَلٌ عَلَى قَوْلِهِمْ بِإِبَاحَةِ الْعِزْلِ مُطْلَقًا وَإِ أَعْلَمُ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَصْبِنَا كِرَائِمَ الْعَرَبِ وَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعِزْبَةُ وَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتَعَ وَاحِبِينَا الْفِدَاءَ لِمَنْ أَجَازَ اسْتِرْقَاقَ الْعَرَبِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي بَابِ مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيْقًا فِي كِتَابِ الْعَتَقِ وَلِمَنْ أَجَازَ وَطَاءَ الْمَشْرَكَاتِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لِأَنَّ بَنِي الْمَصْطَلِقِ كَانُوا أَهْلَ أَوْثَانٍ وَقَدْ انْفَصَلَ عَنْهُ مَنْ مَنَعَ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ دَانَ بِدِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ بَاطِلٌ وَبِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نَسَخَ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ النَّسْخُ لَا يَثْبُتُ بِالِاحْتِمَالِ وَبِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الْمَسْبِيَّاتُ اسْلَمْنَ قَبْلَ الْوَطْءِ وَهَذَا لَا يَتِمُّ مَعَ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ وَاحِبِينَا الْفِدَاءَ فَإِنَّ الْمُسْلِمَةَ لَا تَعَادُ لِلْمَشْرِكِ نَعْمَ يُمْكِنُ حَمْلُ الْفِدَاءِ عَلَى مَعْنَى أَحْصَى وَهُوَ أَنَّهُمْ يَفْقِدُونَ أَنْفُسَهُمْ فَيَعْتَقُونَ مِنَ الرِّقِّ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِعَادَتُهُنَّ لِلْمَشْرِكِينَ وَحَمَلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى ارَادَةِ الثَّمَنِ لِأَنَّ الْفِدَاءَ الْمَتَخَوِّفَ مِنْ فَوْتِهِ هُوَ الثَّمَنُ وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْحَمْلَ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَنَا أَصْبِنَا سَبِيًّا وَنَحَبَ الْأَثْمَانَ فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعِزْلِ وَهَذَا أَقْوَى مِنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ وَإِ أَعْلَمُ .

(قوله باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرا) .

تقدم في حديث الإفك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة أيضا وساق المصنف في الباب قصة أخرى ولعلها كانت أيضا في تلك السفارة ولكن بينت في شرح حديث الإفك في التفسير أنه لم يكن معه في غزوة المريسيع إلا عائشة وقد تقدم في الهبة والشهادات مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضا .

4913 - قوله بن أبي مليكة عن القاسم هو بن أبي بكر وبن أبي مليكة يروي عن عائشة

تارة بالواسطة وتارة بغيرها قوله إذا أراد سفرا مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على